

# إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر

## -دراسة تحليلية-

د. تباني رزيقة\* أ. روابحية عيسى\*\*

### ملخص :

تركز دراستنا على تقييم تجربة الجزائر في مجال تنمية الصناعة العمومية، من أجل تحديد العراقيل التي حالت دون تحقيق إقلاع صناعي حقيقي، على الرغم من حجم الإستثمارات الهائلة التي خصصت لها. حيث تشير النتائج بأن العراقيل لم تكن يوما تمويلية، بل كانت دائما تتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة في حوكمة شركات الصناعة العمومية، ومنه على الدولة التخلي عن القيام بدور المسير في حوكمتها، والتركيز على دور المحفز، المسهل والمستثمر، كما عليها تشجيع روح المقاولة لدى المجمعات الصناعية العمومية المنشأة حديثا. كلمات مفتاحية: التنمية الصناعية، الصناعة عمومية، إعادة الهيكلة، الحوكمة، المجمعات الصناعية.

### Résumé :

Le but de cette étude est d'évaluer l'expérience algérienne en matière de développement, en vue d'identifier les contraintes qui empêchent la réalisation d'un véritable décollage industriel, vue les énormes investissements dont à bénéficier ce secteur. L'étude révèle, que les contraintes n'ont jamais été d'ordre financier, mais reviennent au rôle qu'à jouer l'État propriétaire dans la gouvernance du secteur industriel public. De ce fait, la relance du secteur ne peut se faire, que si l'État abandonne son rôle de gestionnaire, en faveur de catalyseur, facilitateur et d'investisseur. L'Etat doit promouvoir l'esprit entrepreneurial chez les groupes industriels publics nouvellement créés.

**Mots Clés :** Développement industriel, industrie publique, restructuration, gouvernance, groupe industriel.

tabanirazika@yahoo.fr

الجزائر

جامعة باجي مختار - عنابة -

أستاذ محاضر

\*

a.rouabhia@univ-skikda.dz

الجزائر

جامعة 20 أوت - سكيكدة -

طالب دكتوراه

\*\*

## مقدمة :

عاشت الجزائر عقب الاستقلال ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، دفعت بالدولة الجزائرية إلى تبني إستراتيجية تنموية تركز على تنمية القطاع الصناعي العمومي، وتدخلت بشكل مباشر في تسييره ومراقبته ورغم الدعم الإستثماري والمالي الذي حظي به القطاع، إلا أن أداءه شهد تراجع المستمر، مما أجبر الدولة على إعادة النظر في طريقة تسييره ؛ من خلال التنازل عن دورها كمسير لصالح هياكل وسيطة تمثل حقوق مساهمات الدولة يتم تغييرها وفق البرنامج الإصلاحي الذي تخضع له شركات القطاع.

## إشكالية الدراسة :

إن الإصلاحات التي خضعت لها شركات القطاع الصناعي العمومي لم تحقق جميع أهدافها المرجوة، ذلك أن التغيير مس الهياكل الوسيطة التي تنوب عن الدولة في تسيير مساهماتها، ولم يتم تغيير أنماط التسيير والإدارة في اتجاه تحرير الشركات من هيمنة التسيير المركزي. حيث يجب أن تعمل الإصلاحات على تحرير شركات القطاع الصناعي العمومي من أشكال الوصاية، وتمكينها من العمل كفاعل مستقل يعمل على التمويع في أسواقه المستهدفة، ومنه نطرح التساؤل الرئيسي التالي : ما مدى تأثير أشكال الوصاية التي خضع لها القطاع الصناعي العمومي في تحقيق أهدافه ؟ وهل عملت الإصلاحات الأخيرة على تحريره من قيود الوصاية وتحسين أدائه ؟

## أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية، في كونها تحاول تشخيص المسار التنموي الذي مر به القطاع الصناعي العمومي، من أجل تقييم مدى نجاعة الإصلاحات التي مست الشركات الصناعية العمومية. كما تسعى إلى إبراز أهم التحديات التي تعيق تنميته، لتقديم الاقتراحات والحلول المناسبة.

## منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الإستقراي لقراءة أهم الإصلاحات التي مست القطاع الصناعي العمومي الجزائري منذ نشأته، والمنهج التحليلي من أجل تحليل أهم النتائج التي حققها القطاع خلال كل مرحلة من الإصلاحات.

## تقسيم الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع ، قسمت الدراسة إلى ثلاث نقاط رئيسية :

أولا : مرحلة الدولة المخططة، المسيرة والمراقبة؛  
ثانيا: الإصلاحات تحت وصاية صناديق المساهمة والشركات القابضة العمومية؛

ثالثاً: إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي على شكل مجمعات صناعية عمومية.

### أولاً : مرحلة الدولة المخططة، المسيرة والمراقبة

بعد الاستقلال، على غرار باقي الدول السائرة في طريق النمو، تبنت الجزائر النموذج الاقتصادي الاشتراكي، والذي ارتكز على تطوير النشاط الصناعي كأساس للتطور التقني والاجتماعي للدول الاشتراكية<sup>(1)</sup>، إضافة إلى رغبة الدولة في تقليد نموذج نمو صناعي أثبت نجاحه في الدول الصناعية المتطورة<sup>(2)</sup>.

**1- نموذج تطوير الاقتصاد الجزائري :** صاغ نموذج تطوير الاقتصاد الجزائري الفرنسي "G de Bernis"، مرتكزا في ذلك على الفكرة الأساسية التالية : "لأن الجزائر دولة متخلفة فلن تستطيع تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي إلا عن طريق الصناعة المصنعة"<sup>(3)</sup>، على شرط أن تقوم الدولة<sup>(4)</sup> بدور المنفذ الأساسي. وبالفعل قامت الدولة بإطلاق برامج تصنيع ضخمة، في القطاعات الصناعية التالية : الفولاذ، الميكانيكا، الكيمياء، الطاقة<sup>(5)</sup>.

حيث انطلقت أولى عمليات الإستثمار الصناعية في إطار البرنامج الثلاثي (1967-1969)، لكن جاءت الانطلاقة الفعلية في إطار البرنامجين الرباعيين لسنوات (1970-1973) و (1974-1977)<sup>(6)</sup> ؛ إذ كان للمخططين دور كبير في تطبيق الإستراتيجية العامة، عن طريق مضاعفة عدد الإستثمارات العمومية، وبالتالي ارتفع الإستثمار المخطط له من 7.7 مليار سنة 1967 إلى 48.1 مليار سنة 1977، ليبلغ ذروته سنة 1978 بقيمة 58.2 مليار دج، كما هو موضح في الجدول رقم (01)، حيث يلاحظ أن قطاع الصناعة استأثر بالحصة الأكبر من الإستثمارات بنسبة 80% من إجمالي الإستثمارات العمومية للمخطط الثلاثي، و 70% في المخططين الرباعيين على حساب باقي القطاعات.

**2- مرحلة الشركة الوطنية العمومية :** سمحت الإستثمارات في مختلف فروع النشاطات القاعدية، التحويلية والخدماتية بإنشاء أكثر من 400 وحدة وشركات صناعية كبرى وطنية<sup>(7)</sup>، وفق منطق يشجع على إنشاء شركات عمومية كبرى، مما أدى إلى تراجع عدد الشركات الوطنية من 30 شركة سنة 1969 إلى 18 شركة سنة 1973<sup>(8)</sup> تتركز في قطاع الطاقة، الصناعات الثقيلة، والصناعة الخفيفة، حيث تم تقسيم القطاع الصناعي العمومي وفق منطق "التكامل العمودي ما بين النشاطات"<sup>(9)</sup>.

كما اعتبرت الدولة امتدادا لها ووسيلة لتطبيق سياستها الاجتماعية<sup>(10)</sup>، وأخضعتها لمركزية القرارات مما حال دون تركيزها على

مهمتها الاقتصادية، ومن أهم السياسات والقرارات المعرّقة لحسن سير الشركات نجد<sup>(11)</sup>:

✓ سياسة أسعار غير مناسبة، نظام تمويل بطيء ومكلف يمر عبر الشبكات المعقدة للتجارة الخارجية؛

✓ الإدارة الإستراتيجية للشركات تابعة لوزارة التخطيط<sup>(12)</sup>؛

✓ لا يسمح للشركات العمومية إلا بتوظيف بنكي واحد، ويتم اعتماد منحها القروض بطريقة آلية، مما أدى إلى سوء استغلاله من طرف مسيري الشركات، خاصة أنها كانت مجبرة على تمويل استثماراتها بأموال مقرضة بالدينار والعملة الصعبة، وذلك بنسبة 98%<sup>(13)</sup>.

مما أدى إلى انخفاض آدائها المالي للشركات الوطنية، إذ بلغ إجمالي قروضها 179 مليار دج سنة 1978، أي ما يعادل ضعف PIB<sup>(14)</sup>.

كما أفاد تقرير MPAT لفترة 1967 - 1978، بأن العجز الاستغلالي للصناعات الوطنية ارتفع من 408 مليون دج سنة 1973 إلى 1.88 مليار دج سنة 1978، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن "القطاع الصناعي يستهلك رأسماله كونه لا يحقق موارد كافية تسمح بتجديده"<sup>(15)</sup>. مع ذلك، لم يتمكن المسؤولين من الحكم على فشل الشركات بناء على عدم تمكنها فقط من تحقيق عوائد مالية<sup>(16)</sup>، فقد أرجعوه إلى كبر حجمها، وعدم التخصص الوظيفي<sup>(17)</sup>، ومنه تم اتخاذ قرار القيام بإعادة هيكلة العضوية ومالية تحت إشراف الخزينة العمومية.

**3- مرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية :** تم تقرير عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية بناء على المرسوم (242-80) الصادر في (1980/10/04)، حيث جزأت في نهاية سنة (1983) حوالي مئة شركة عمومية كبيرة إلى (500) شركة جديدة<sup>(18)</sup>. إلا أن هذه العملية لم تؤدي إلى تحسين فعلي لمستوى أداء هذه الشركات، كما نتج عنها خسارة رأسمال الخبرة.

ترافقت عملية إعادة الهيكلة العضوية بإعادة تأهيل مالي ومحاسبي للشركات، حيث استفادت 300 شركة من دعم مالي يفوق 60 مليار دج<sup>(19)</sup> تحت صيغتين : تسبيقات لرفع رأس المال الاجتماعي، تسبيقات مؤقتة لرفع مستوى رأس المال العامل<sup>(20)</sup>. ولما تراجعت مداخيل البترول من 13 مليار سنة 1985 إلى 07 مليار سنة 1986<sup>(21)</sup> وانهار سعر صرف الدولار، وتصلبت شروط الاقراض في الأسواق، المالية، برز ضعف الهيكلية للاقتصاد الوطني المخطط، ودفع الدولة إلى تبني إصلاحات جديدة لدعم نمو القطاع الصناعي العمومي.

## ثانيا : الإصلاحات تحت وصاية صناديق المساهمة والشركات القابضة العمومية

في إطار إنجاز الإصلاحات الجديدة، تم تبني سلسلة من القوانين التي تهدف إلى تحرير المؤسسات العمومية ومنحها الاستقلالية التسييرية، حيث منح القانون (88-01) الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الصفة التجارية والاستقلال للمؤسسات الاقتصادية العمومية.<sup>(22)</sup>

كما تم إنشاء (08) هياكل متخصصة "صناديق المساهمة" تختص بتسيير مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية،<sup>(23)</sup> وتم تعويض وزارة التخطيط بالمجلس الوطني للتخطيط (CNPE) بهدف التنسيق.<sup>(24)</sup>

**1 المؤسسة العمومية تحت وصاية صناديق المساهمة :** لم تبتعد الدولة بهذه الإصلاحات عن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، فمجلس إدارتها يتزأسه أعضاء من صناديق المساهمة، هذه الأخيرة يتم إدارتها عن طريق مجلس إدارة أعضائه يتم تعيينهم من طرف الدولة لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد.<sup>(25)</sup>

وقد سعت الإصلاحات جديدة للمؤسسات الاقتصادية العمومية إلى إعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي سجلت عجزا تحت إشراف صناديق المساهمة العمومية، حيث تم تعميم برامج التقويم وعقود الأداء.

لكن بتاريخ ديسمبر 1992، لم يتحصل على الاستقلالية إلا عدد قليل من المؤسسات العمومية الكبيرة الناشطة في قطاع الفولاذ والميكانيك،<sup>(26)</sup> لأن أغلب المؤسسات كانت تعاني من العجز المالي،<sup>(27)</sup> فقد بلغت قيمة القروض الخاصة بالقطاع الصناعي العام على مستوى البنوك قيمة 200 مليار دينار سنة 1991، أي ما يعادل 50% من ميزانية الدولة.<sup>(28)</sup> كما بلغت تكلفة العودة على الإستثمار بالنسبة للصناعة العامة مستويات مفرطة تعدت 23.8% إلى 66.7% سنة 1991.<sup>(29)</sup> عموما يوضح الجدول رقم (02) معدلات النمو في أهم القطاعات الإستراتيجية والحيوية التابعة للدولة خلال تلك الفترة، حيث يظهر جليا تراجع نسبة معدلات النمو خلال الفترة (1983-1991)، لعدم قدرة صناديق المساهمة على أداء مهامها، بسبب عدم استقلاليتها الفعلية، وإشرافها على عدد كبير ومبالغ فيه من المؤسسات.<sup>(30)</sup> لذلك تقرر تبني إصلاحات جديدة.

**2- المؤسسة الاقتصادية العمومية تحت وصاية الشركات القابضة :** تم إلغاء العمل بصناديق المساهمة وإصدار الأمر (95-22) المتعلق بخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، والأمر (95-25) المتعلق بالرأسمال التجاري للدولة، الذي يهدف إلى إعطاء المؤسسات الاستقلالية في تسيير ممتلكاتها. حيث أنشاء CNPE 11 شركة قابضة عمومية وطنية

تهدف إلى لمّ شمل المؤسسات الاقتصادية العمومية، بالإضافة إلى إنشاء 05 شركات قابضة جهوية.

حيث وكلت الشركات القابضة العمومية بمهمة جعل محفظة الإستثمارات التي نقلت إليها مربحة، وإعادة بعث وتطوير مختلف النشاطات الصناعية، التجارية والمالية التي تتحكم فيها. كما كلفت بوضع إستراتيجيات وسياسات استثمارية وتمويلية، تسمح ببعث نشاط المؤسسات، وبمتابعة العمليات الإستراتيجية، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

**2 برنامج البنك - مؤسسة :** استهدف البرنامج دعم المؤسسات الاقتصادية العمومية، عن طريق تنفيذ عملية واسعة من إعادة التأهيل، بهدف مساعدتها على استعادة توازنها الاقتصادي والمالي، وقد شمل شقين: - من الناحية الإقتصادية : تم تخصيص 840 مليار دج<sup>(31)</sup> لإعادة التأهيل المالي، استفاد منها عددا كبيرا من المؤسسات الاقتصادية العمومية العاجزة ماليا خلال الفترة (1991-1998)

- من الناحية القانونية : تبين أن شكل المؤسسات لا يخضع للقواعد التفسيرية الحديثة، لذاك تقرر :

- ✓ عملية إنشاء الفروع: تم إنشاء حوالي 250 فرع ؛
- ✓ إغلاق الوحدات : حوالي 80 وحدة تنشط في القطاعات الصناعية
- ✓ حل الشركات : تم حل عشرات المؤسسات ؛
- ✓ تقليص القوى العاملة : إعادة التأهيل المالي والدعم البنكي ؛
- ✓ عملية إعادة التنظيم (مجلس المراقبة، الإدارة) ؛
- ✓ إحياء ديناميكية نظام تحمل الأعباء الاجتماعية.

نتج عن تنفيذ برنامج بنك المؤسسة، كما هو موضح في الجدول رقم (03)، انخفاض في عدد القوى العاملة، نتيجة تسريح العمال والتقاعد المسبق، فيما يلاحظ تحسن نسبي في رقم أعمال المؤسسات، بسبب رفع القيود عن أسعار بعض المنتجات. وسجلت القيمة المضافة المحققة تراجعا رغم انخفاض الأعباء التي كانت على عاتق المؤسسات التي تم غلقها، وهذا التراجع شهدته أيضا الصناعة خارج المحروقات، التي لم تتمكن من تحسين مساهمتها في الناتج الداخلي الخام. كما سجلت المؤسسات الصناعية عجزا كبيرا في الخزينة على الرغم من استفادتها من إعادة التأهيل المالي، في حين تراجع مؤشر الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي العمومي في الصناعة خارج المحروقات وفي الصناعة المصنعة، وفي نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي العمومي، بسبب المشاكل التي كانت

تعاني منها الصناعة خاصة، والانكماش الذي كان يعاني منه الاقتصاد الجزائري عموماً.

### ثالثاً : إعادة هيكلة قطاع الصناعة العمومية على شكل مجموعات صناعية كبرى

لإعادة بعث الصناعة العمومية، تم تنفيذ مخطط إعادة هيكلة تقنية للقطاع الصناعي العمومي، عن طريق إنشاء مجموعات صناعية عمومية حسب النمط التالي:<sup>(32)</sup>

- ✓ شركة أم تهتم بالتنسيق الإستراتيجي والمالي لفروع التابعة لها بالاعتماد على أدوات تقنية ولوجيستكية ؛
- ✓ شركات فرعية مستقلة مسؤولة عن الإنتاج والتوزيع، ذات رأسمال مفتوح جزئياً أو كلياً.

**1 - تسيير المجموعات الصناعية العمومية تحت وصاية الشركات القابضة العمومية :** تمثل الهدف من السياسة الصناعية والقطاعية الجديدة إنشاء مجموعات ذات وزن في الاقتصاد الوطني، وقد هدفت عملية إعادة الهيكلة الجديدة إلى "توضيح الرؤيا الاقتصادية عن طريق تقليص المتغيرات غير الأكيدة، خصوصاً تلك المتعلقة بالتنمية الإستراتيجية الصناعية"<sup>(33)</sup>. من أجل إنجاح مسعاها الإصلاحية، عملت الدولة على التخلي عن الشركات الغير إستراتيجية وغير الواعدة، ودفع المتعاملين (العموميين، الخواص والدوليين) إلى التوجه نحو الإستثمار في النشاطات الواعدة، التي تتميز بميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة على مستوى الأسواق الخارجية، وخلق تعاضد مابين مختلف القطاعات الصناعية. حيث كلفت الشركات القابضة العمومية بعبء الإشراف على عملية الإصلاح، وتوفير عوامل النجاح لإعادة بعث القطاع الصناعي.

لكن من خلال قراءة في تطور مؤشر الرقم الإستدلالي للقطاع الصناعي العمومي الموضح في الجدول رقم (4)، يلاحظ تراجع قيمته في الصناعة خارج المحروقات بنسبة (0.39) %، وبنسبة (2.21) %، بالنسبة للصناعة المصنعة، أما الصناعة العامة فقد سجل المؤشر نسبة تطور إيجابية ضعيفة 1.43 %، رغم أنه كان من المفترض أن يقوم البرنامج الإصلاحي بإعادة رفع مستوى أداء القطاع الصناعي العمومي.

إلا أن وجود عدة هيئات تعمل بالتوازي على تنفيذ سياسة الخصخصة (الشركات القابضة والمجلس الوطني للخصخصة)، أدى إلى خلق نزاع بين الصلاحيات الموكلة لكل طرف وإلى بطئ كبير في تنفيذ سياسة الخصخصة. لهذا تقرر إعادة مراجعة نظام وصاية الشركات القابضة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

**2-تسيير المجمعات الصناعية العمومية تحت وصاية شركات مساهمات الدولة :** تمثلت الإصلاحات الجديدة في تفكيك الشركات القابضة الضخمة، من أجل إنشاء شركات تسيير المساهمات (SGP)، تم تنظيم العملية بناءا على الأمر (01-283) الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2001<sup>(34)</sup>، حيث "كُلفت بضمان امتلاك وتسيير الشركات العمومية لصالح الدولة، بصفتها شركات ذات أسهم ذات صيغة إدارية وتسييرية"، و"بتجسيد الإصلاحات التجارية المناسبة، مخططات التعديل، إعادة التأهيل والتطوير، بالإضافة إلى برامج إعادة الهيكلة وخصخصة الشركات الاقتصادية العمومية، عن طريق إبرام وتنفيذ كل التركيبات القانونية والمالية الملائمة"<sup>(35)</sup>.

وبهذا شكلت (SGP) إحدى الأدوات التي استخدمتها الدولة من أجل ممارسة كامل حقوقها على الشركات الاقتصادية العمومية (EPE)، وبينت التعديلات الجديدة أن هذه السياسة تعاني من عدة نقائص ؛ فقد كان من الأفضل القيام بتقوية قدرة الدولة المالكة على التكفل بواجباتها ومهامها عن طريق تقليص مستويات الوساطة الرسمية غير الفعالة.

**3- النتائج المحققة تحت وصاية شركات مساهمة الدولة :** لم تحترم الإصلاحات الجديدة استقلالية الشركات الاقتصادية العمومية، ومنه كل الجهود القانونية والهيكلية عن طريق إنشاء شركات المساهمة لم تعط النتائج المرجوة<sup>(36)</sup>، وهذا ما يتضح من خلال قراءة تطور النتائج التي حققها القطاع في الجدول رقم (05)، حيث تبرز ضعف تطور نسبة مؤشر الرقم الاستدلالي العام للإنتاج الصناعي العمومي، بزيادة محتشمة 13.9%، في حين شهد مؤشر قطاع الصناعة العمومية خارج المحروقات تطور متذبذب، وسجل نسبة تطور إيجابية 19.8%، أما مؤشر قطاع الصناعة المصنعة فقد تراجع بنسبة (22.5)%، كما سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات تطورا قدر ب 104.6%.

تشير النتائج المحققة إلى تباطؤ نمو الصناعة العمومية، رغم الإعانات المالية التي ضختها الدولة لإعادة تحريك عجلة النمو وبعث النشاط الصناعي، حيث قدرت ما بين (09) إلى (10) مليار دولار قدمت للشركات كإعانات لمساعدتها على النهوض من جديد، بعد تطهيرها من الديون المتراكمة<sup>(37)</sup>. لهذا قرر مجلس مساهمات الدولة (CPE) عدم الاستمرار في ضخ الأموال، فقد بات جليا أن المشاكل التي يعاني منه القطاع الصناعي العمومي سببها نظام حوكمته.

في 28 أوت 2014 تم تقرير إعادة هيكلة شركات تسيير المساهمات وحصرها في شكل (28) مجمع صناعي كبير، تمس العملية شركات تسيير المساهمات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، التي تشرف على (18) شركة تسيير مساهمة و(05) شركات اقتصادية عمومية<sup>(38)</sup>، بهدف عقلنه

استخدام الموارد التي تمتلكها المجمعات الصناعية الجديدة، حتى تتمكن من تطوير قدرات التنافسية الملائمة للعب دور القيادة على مستوى الفروع الصناعية، التي تعد ذات أولوية إستراتيجية للتنمية القطاع الصناعي العمومي خاصة والاقتصاد الجزائري عامة.

### خاتمة :

إن مسيرة تنمية الصناعة العمومية الجزائرية عرفت صعوبات وأزمات عديدة، في جوهرها هي تسييرية وليست تمويلية. فمنهج التسيير المخطط الذي اعتمدته الدولة ترك أثرا واضحا على كفاءة وفعالية أداء شركات قطاع الصناعة العمومية، برغم كل الجهود الإستثمارية الضخمة، التي خصصتها الدولة في سبيل إنشاء قاعدة صناعية تدعم النمو الصناعي، الاقتصادي ومنه الاجتماعي. وفي محاولة لإعادة بعث القطاع الصناعي العمومي وإنعاشه أخضعت الدولة لعدة برامج إعادة هيكلة تحت وصاية هيكل وسيطة تمثل حقوق الدولة المساهمة والمالكة)، إلا أنه بقي يعاني من اختلالات تسييرية ومالية أنهكت أموال الخزينة العمومية، وهذا الوضع منعها أن تبرز ككيان اقتصادي يتمتع بروح المقاولاتية، ومن تحقيق الكفاءة والفعالية في أدائها.

### توصيات الدراسة :

من خلال قراءة وتحليل كل النتائج المحققة من طرف قطاع الصناعة العمومية تحت مختلف التوصيات التي كلفت بتسييره توصي دراستنا بما يلي :

- ضرورة تشجيع الدولة لروح المبادرة لدى شركات الصناعة العمومية، حتى يكون لديها الحافز لتطوير نموذج حوكمة يتماشى مع طبيعة نشاطها ويسمح لها بالتموقع في الأسواق المستهدفة ؛
- على الدولة أن تعيد النظر في الدور الذي ستلعبه في الإستراتيجية الصناعية التنموية الجديدة، إذ عليها أن تقوم بثلاث أدوار رئيسية:
- ✓ تحفيز المجمعات الصناعية العمومية الحالية على تحسين أدائها من خلال إبرام عقود بشراكة دولية ومحلية رائدة ؛
- ✓ تشجيع وتسهيل دخول الإستثمار الأجنبي المباشر لدعم الجهود التنموية في الصناعة المحلية، من خلال سن القوانين التي تحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- ✓ الإستثمار في إنشاء مناطق صناعية جديدة لتشجيع الإستثمار الصناعي، وتكوين رأس مال معرفي متخصص يدعم نمو الصناعة الجزائرية.

## ملحق الجداول :

الجدول رقم (01): تطور هيكل الإستثمارات المخططة والمحينة حسب القطاع الاقتصادي من 1967 إلى 1977

| 1977-1974 |        | 1973-1970 |        | 1969-1967 |        | القطاع  |
|-----------|--------|-----------|--------|-----------|--------|---------|
| المحيط    | المحيط | المحيط    | المحيط | المحيط    | المحيط |         |
| 70        | 64     | 70        | 65     | 80        | 60     | الصناعة |
| 08        | 12     | 14        | 20     | 10        | 20     | الزراعة |
| 22        | 24     | 16        | 15     | 10        | 20     | الخدمات |
| 100       | 100    | 100       | 100    | 100       | 100    | المجموع |

Source : Cheriet Athman, (2007), mondialisation et stratégies industrielles: cas de l'algérie thèse en vue de l'obtention de doctorat d'Etat en science économique, université mentouri Constantine Algérie, p86.

الجدول رقم (02): معدل النمو حسب القطاع من (1983-1991)

| 1991 | 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1983 | القطاع                           |
|------|------|------|------|------|------|----------------------------------|
| -2.9 | 0.6  | -4.4 | -1.4 | -0.8 | 3.5  | الصناعة                          |
| -6   | -1   | 1.5  | -8.3 | -9.2 | -0.5 | بما فيه البناء والأشغال العمومية |
| 1.4  | 4.3  | 8    | -1.9 | 7.1  | 5.9  | المحروقات                        |

Source : Benissad. H, (1994), Algérie restructurations et réformes économiques [1979-1993], OPU, Alger, p210.

الجدول رقم(03): تطور بعض المجاميع الحسابية الداخلية للمؤسسات ذات الطبيعة الصناعية العمومية (1994 - 1999)

| 1999   | 1998   | 1997   | 1996    | 1995   | 1994   | وحدة القياس        | المجاميع                                            |
|--------|--------|--------|---------|--------|--------|--------------------|-----------------------------------------------------|
| 197154 | 212764 | 211300 | 258235  | 271924 | 284029 | الوكلاء            | القوى العاملة                                       |
| 373    | /      | 352    | 403     | 357    | 289    | 10 <sup>9</sup> دج | رقم الأعمال                                         |
| 142    | /      | 135    | 143     | 141    | 125    | 10 <sup>9</sup> دج | القيمة المضافة                                      |
| /      | 14.5   | 14.2   | 15.0    | 17.5   | 19.5   | %                  | القيمة المضافة الخاصة بالصناعة (HHen du PIB)        |
| /      | 33     | 35     | 38      | 40     | 42     | %                  | القيمة المضافة للصناعة خارج المحروقات وخارج الزراعة |
| -21417 | /      | -28436 | -113039 | -92038 | -5998  | 10 <sup>6</sup> دج | الخزينة                                             |
| 85.2   | 83.8   | 78.2   | 81.1    | 87.6   | 88.5   | %                  | المؤشر العام                                        |
| 75     | 75.1   | 68.9   | 73.6    | 82.9   | 84.4   | %                  | المؤشر خارج المحروقات                               |
| 67.7   | 69     | 63.1   | 68.3    | 78.9   | 80.3   | %                  | مؤشر الصناعة المصنعة                                |
| 24.4   | 25.7   | 23     | 24.9    | 27     | 27.4   | %                  | نسبة الإستثمار                                      |

Source : Talha Larbi(2001), L'économie algérienne au milieu du gué : le régime rentier à l'épreuve de la transition institutionnelle, sous la direction de Ahmed Mahiou et J.-R.enry(2001): Où va l'Algérie ? <http://books.openedition.org> Ministère de la communication(2011),p50.

الجدول رقم (04): التطور السنوي لمؤشر الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي (قطاع العام 1999-2001)

| الرمز                       | السنة | 1999 | 2000 | 2001 | نسبة التطور % |
|-----------------------------|-------|------|------|------|---------------|
| مؤشر الصناعة العامة         |       | 83,8 | 85,2 | 85   | 1.43          |
| مؤشر الصناعة خارج المحروقات |       | 75,1 | 75   | 74,8 | 0.39)         |
| مؤشر الصناعة المصنعة        |       | 67,7 | 66,8 | 66,2 | 2.21)         |

Source : l'ONS (2012), l'activité industrielle 2009-2011, Collections Statistiques N° 174/2012 statistique, Série E : Statistiques Economiques N° 70, <http://www.ons.dz.pdf>

الجدول رقم (05): التطور السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي (2002-

(2015)

| السنوات     | مؤشر الصناعة العامة | مؤشر الصناعة خارج قطاع المحروقات | مؤشر الصناعة المصنعة | القيمة المضافة للقطاع الصناعي |
|-------------|---------------------|----------------------------------|----------------------|-------------------------------|
| 2002        | 86.0                | 74.8                             | 65.2                 | 220149.1                      |
| 2003        | 87.0                | 37.8                             | 62.9                 | 225978.4                      |
| 2004        | 87.3                | 73.8                             | 61.4                 | 239513.0                      |
| 2005        | 93.0                | 77.0                             | 59.4                 | 247610.9                      |
| 2006        | 89.9                | 73.3                             | 53.9                 | 257598.6                      |
| 2007        | 90.1                | 73.1                             | 51.8                 | 268849.1                      |
| 2008        | 91.8                | 76.2                             | 52.8                 | 289809.7                      |
| 2009        | 92.2                | 78.9                             | 53.6                 | 308357.4                      |
| 2010        | 89.9                | 76.8                             | 50.7                 | 325014.5                      |
| 2011        | 90.3                | 78.7                             | 50.1                 | 351276.0                      |
| 2012        | 91.7                | 82.9                             | 50.1                 | 374773.4                      |
| 2013        | 92.6                | 84.8                             | 51.0                 | 394777.1                      |
| 2014        | 96.6                | 86.7                             | 50.9                 | 419939.0                      |
| 2015        | 97.9                | 89.6                             | 50.5                 | 450323.9                      |
| نسبة التطور | 13.9                | 19.8                             | (22.5)               | 104.6                         |

**source :** l'ONS (2012), l'activité industrielle 2009-2011, Collections Statistiques Economiques L'activité industrielle, <http://www.ons.dz/pdf> l'ONS (2016), Les comptes économiques de 2001 à 2015, N° 750, <http://www.ons.dz/pdf> Rapport (2014) Evolution Economique et Monétaire en Algérie. <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf> Indice de la production trimestrielle (2014-2015). <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf>.

## المراجع والإحالات :

<sup>1</sup> Cheriet Athman ,(2007),mondialisation et stratégies industrielles, thèse en vue de l'obtention de doctorat d'Etat en science économique, université mentouri Constantine <http://bu.umc.edu.dz/theses>,p15

<sup>2</sup> OP.CIT,p10

<sup>3</sup> Harbi.M(1992), l'Algérie et son destin, croyants ou citoyens, Edition Arcantère.Paris, p130

<sup>4</sup> Dahmani Ahmed(1999),l'Algérie à l'épreuve :économie politique des réformes 1980-1997.Edition Casbah Alger.p31

<sup>5</sup> Ministère de la restructuration industrielle et de la participation (MRIP),(1994), Redressement de l'économie nationale et politique de restructuration industrielle :cadres et principes generaux, pp4-5

- <sup>6</sup> Ministère de l'industrie et de la restructuration(1999) MIR: colloque sur la restructuration industrielle : «Point de situation et perspectives », El Aurassi 2-3 mars,p5.
- <sup>7</sup> Op.cit,p4
- <sup>8</sup> Bouyacoub. A : Privatisation des entreprises industrielles en Algérie: analyse, histoire et développement CREAD- n°12. P68
- <sup>9</sup> CNES (1997), Rapport sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structuré », 12ème session planière, mai.p17
- <sup>10</sup> Ministère de la restructuration industrielle et de la participation,(1994), op.cit,p6
- <sup>11</sup> Op.cit p46
- <sup>12</sup> Ministère de l'industrie et de l'énergie (1995), schéma directeur pour une stratégie industrielle globale et intégrée, Rapport final
- <sup>13</sup> Mekideche. M (1994): Problématique de la restructuration industrielle pour l'entreprise publique, mutations n°07, p29, Edition chambre de commerce algérienne,p29
- <sup>14</sup> Bouzidi.Abdelmajid (2008),industrialisation et industries en Algérie,Edition Friedriche-Ebert-stifturg,ElectronicEdition, <http://library.fes.de/PDF-files> p17
- <sup>15</sup> MPAT (1980): synthèse du bilan de la décennie 1967-1978, Alger mai,p265
- <sup>16</sup> Liassine Mohamed (1998), dynamique mondiale et restructuration industrielle nationale, résister à la tentations de gribouille, revue gestion et entreprise n°avril. p7
- <sup>17</sup> Dahmani Ahmed(1999),op.cit,p67
- <sup>18</sup> CNES (1997),op.cit.9,p18
- <sup>19</sup> Bouzidi.Abdelmajid (2008),op.cit,p17
- <sup>20</sup> Chiha Khemissi(2002), L'expérience algérienne dans le processus d'assainissement financier Revue du Chercheur de l'Université de Ouargla, N°1, <http://rcweb.luedld.net> ,pp. 15 – 28
- <sup>21</sup> Cheriet Athman ,(2007),op.cit,p116
- <sup>22</sup> Les cahiers de la réforme(1989), vol. N°.1, Alger, Enag.p11
- <sup>23</sup> Debboub youcef(1995), le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger.p22
- <sup>24</sup> Décret 87-266 du 08/12/87 créant le conseil national de la planification et constatant la disparition du ministère de la planification
- <sup>25</sup> la loi n°88-03nop.cit
- <sup>26</sup> Benissad.H,(1994), Algérie restructurations et réformes économiques [1979-1993],OPU, Alger . p46
- <sup>27</sup> Ministère de la communication Algérienne (2011),p44
- <sup>28</sup> Belhimir A(1995): De l'État gestionnaire à l'État régulateur. Les cahiers de l'Orient, (1995) n° 39/40.p137
- <sup>29</sup> Ministère de la communication Algérienne (2011), enjeux et perspectives de l'industrie, Centre national de documentation de presse et d'information ,pp43-44
- <sup>29</sup> Les cahiers de la réforme(1989), vol. N°.1, Alger, Enag,p45
- <sup>30</sup> Benissad.H,(1994),op.cit,p190
- <sup>31</sup> Amar yahia (1999): les nouveaux objectifs de la restructuration industrielle, revue , gestion et entreprise- janvier N°6,p6
- <sup>32</sup> le Holdhac :holding chimie public et pharmacie (2000): Rapport Processus de relance économique

<sup>33</sup> Ministère de la restructuration industrielle et de la participation (1995): Plan d'action de la politique de restructuration industrielle, juin, p63

<sup>34</sup> Décret exécutif n° 01-283 correspondant au 24 septembre 2001 portant forme particulière d'organe d'administration et de gestion des entreprises publiques économiques. <http://www.industrie.gov.dz/.pdf>.

<sup>35</sup> Note d'orientation aux directoires des Sociétés de Gestion des participations du 19 février 2003. Disponible sur [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz).

<sup>36</sup> Mostphaoui Ramdane, Pluchart Jean-Jacques(2011), « La castration des dirigeants comme mécanisme de gouvernance. Cas de deux EPE en Algérie », Management & Avenir 7/ (n° 47) : [www.cairn.info/revue-management-et-avenir](http://www.cairn.info/revue-management-et-avenir) ,pp45-47

<sup>37</sup> Le message du Ministre du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement, NEWSLETTER N° 01/MARS 2014 <http://www.industrie.gov.dz/>

<sup>38</sup> Ministère de l'industrie et des mines :Le CPE approuve la création d'une dizaine de grands groupes industriels .Disponible sur : [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)